

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

بصفتها : الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٤/١٠٧٩

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .
وعضوية القضاة السادة
يوسف الطاهات ، ياسين العبدلات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين .

المميز :

مساعد النائب العام - عمان .

المميز ضده :

بتاريخ ٢٩/٤/٢٠١٤ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار
الصادر عن محكمة جنايات شرق عمان بتاريخ ١٧/٤/٢٠١٤ في القضية رقم
(٢٠١٤/١٤٢) المتضمن رد اعتبار المميز ضده .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه للسبب التالي :

- أخطأت المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها برد اعتبار المميز ضده على الرغم
من أنه مكرر بالمعنى القانوني وذلك بصدور أكثر من حكم بحقه وكان على
المحكمة معالجة ذلك ضمن قرارها المطعون فيه .

* طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعه الخطية قبول التمييز شكلاً
وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه .

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن المستدعي

وبتاريخ ٢٠١٤/٣/١٦ تقدم باستدعاء إلى مدعي عام شرق عمان يطلب فيه رد اعتباره في الحكم الصادر في القضية رقم (٢٠٠٣/٦٠) محكمة جنايات مأدبا والمتضمن وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سبع سنوات ونصف والرسوم ويطلب رد اعتباره في القضية رقم (٢٠٠٣/٦٥٤) الصادر عن محكمة بداية غرب عمان المتضمن الحكم عليه بالحبس لمدة سنة واحدة والرسوم .

وقد أرفق بالطلب الأوراق التالية :

١. صورة طبق الأصل عن البطاقة الشخصية للمستدعي
٢. صورة طبق الأصل عن قرار محكمة جنايات مأدبا رقم (٢٠٠٣/٦٠) فصل ٢٠٠٤/٦/٩ .
٣. صورة طبق الأصل عن قرار محكمة بداية غرب عمان رقم (٢٠٠٣ /٦٥٤) .
٤. كتاب إدارة المعلومات الجنائية رقم (١١٧٩/٧٢/٩) تاريخ ٢٠١٤/٣/١٢ وبطيه كشف أسبقيات المستدعي .
٥. كتاب إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل رقم (٤٦/٢/٤٦/٩ /٩٢) تاريخ ٢٠١٤/٣/١٣ وبطيه كشف يبين تواريخ دخول المستدعي إلى مراكز الإصلاح والتأهيل وسلوكه أثناء فترة وجوده قيد هذه المراكز .

بتاريخ ٢٠١٤/٣/١٦ أحال مدعي عام شرق عمان الطلب ومرفقاته إلى محكمة جنايات شرق عمان تاركاً أمر النظر بإعادة اعتبار المستدعي إلى المحكمة.

نظرت محكمة جنايات شرق عمان الطلب ، وبتاريخ ٢٠١٤/٤/١٧ أصدرت قرارها في الطلب رقم (٢٠١٤/١٤٢) المتضمن الحكم بإعادة اعتبار المستدعي

لم يرتض مساعد النائب العام - عمان بالحكم فطعن فيه بهذا التمييز .

وعن سبب التمييز :

يتبين من أوراق الدعوى أن المميز ضده سبق وأن تم الحكم عليه بالأحكام التالية :

- قرار الحكم رقم (٢٠٠٣/٦٠) الصادر عن محكمة جنايات مأدبا بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٩ المتضمن تجريمه وإدانته بجناية السرقة الموصوفة بالاشتراك خلافاً لأحكام المادة (٤٠٠) وبدلالة المادتين (٨٠ و ٧٦) عقوبات والحكم عليه بالحبس مدة سبع سنوات ونصف والرسوم ونفذ العقوبة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٤ .

- قرار الحكم رقم (٢٠٠٣/٦٥٤) الصادر عن محكمة بداية جزاء غرب عمان بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٨ المتضمن إدانته بجرم السرقة وفقاً لأحكام المادة (٤٠٦) عقوبات والحكم عليه بالحبس لمدة سنة واحدة والرسوم وتم شمول الدعوى والعقوبة بالعفو العام .

وحيث إننا نجد إن المادة (٣٦٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية أوجبت توافر شروط وأحكام معينة لغايات رد الاعتبار منها ما تضمنته الفقرة (١/ب) من وجوب انقضاء مدة ست سنوات إذا كانت جنائية وثلاث سنوات إذا كانت العقوبة جنحة تبدأ من تاريخ انتهاء العقوبة المحكوم بها و / أو صدر عفو عنها ويؤخذ بمثلي هذه المدة لإعادة الاعتبار في الحالتين إذا كان المحكوم عليه مكرراً بالمعنى القانوني .

وحيث إن الثابت من الأوراق أن طالب رد الاعتبار مكرراً بالمعنى القانوني المقصود بالمادة (١٠١) من قانون العقوبات إلا أن محكمة جنايات شرق عمان لم تعالج بقرارها المطعون فيه فيما إذا كان طالب رد الاعتبار مكرراً من عدمه لغايات رد الاعتبار وفق أحكام المادة (٣٦٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية على الطلب المقدم من المميز ضده فيكون قرارها والحالة هذه مشوباً بعيب القصور في التعليل والتسبيب مما يستدعي نقضه .

لذلك نقرر نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني .

قراراً صدر بتاريخ ١ رمضان سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٩/٦/٢٠١٤ م.

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق ب.ع.

lawpedia.jo